اقتصاد

هذا موعد خفض الفائدة التركية

ألقرة ـ **العربي الجديد**

رجّح الرئيس التنفيذي لأكبر مصرف من القطاع الخاص في تركيا أن يبدأ البنك المركزي دورة من تخفيضات أسعار الفائدة في وقت لاحق من هذا العام، مع انخفاض تكلفة الاقتراض إلى النصف بحلول نهاية عام 2025. ونقلت «بلومبيرغ» عن الرئيس التنفيذي لبنك «تركيا إيش بانكاسي»، هاكان أران، قوله في تصريحات خاصة بها لمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس البنك: «قد يكون الخفض الأول في نوفمبر/تشرين الثاني، وقد يتم خفض سعر الفائدة إلى 47,5%»، مضيفاً أنه في عام 2025 قد «يهبط سعر الفائدة إلى 25%، ثم ستشهد الميزانيات العمومية للبنوك بعض الارتياح». وقال أران: «لست قلقاً بشأن الهبوط الحاد أو الركود»، مبدياً اعتقاده بأن «السياسات الحالية ستقود تركيا إلى تحقيق استقرار الأسعار والحفاظ على النمو، وإن كان أبطأ من إمكاناتها»، وتوقع تباطؤ النمو إلى 3,5% والتضخم إلى 42% في نهاية العام. تأتي هذه التصريحات بعدما أبقى البنك المركزي التركي بقيادة المحافظ فاتح كاراهان سعر الفائدة الرئيسي عند 50% للشهر الخامس على التوالي يوم الثلاثاء الفائت، بهدف الوصول إلى هدف التضخم في نهاية العام عند 38% نزولاً من 62% حالياً، فيما يتوقع أران أن ينخفض سعر صرف الليرة التركية إلى ما بين 38 و39 مقابل الدولار في الفترة نفسها، مقارنة مع 33,96 ليرة، وفقاً لما كان متداولاً أمس الأحد.

ولفت أران إلى أن الضغوط على هوامش البنوك تشمل ارتفاع تكاليف ودائع العملاء، والحاجة إلى الاحتفاظ بالسيولة في البنك المركزي كاحتياطيات مطلوبة بعائد منخفض للغاية. وقال: «انتهى الأسوأ من حيث هوامش الفائدة الصافية حيث لا نتوقع ارتفاعاً آخر في الأسعار»، مضيفاً أن مصرفه خفض توقعاته لهامش الفائدة الصافية إلى نحو 2% لهذا العام. وقد أظهرت بيانات رسمية أن متوسط أسعار الفائدة المرجحة بلغ 61% للقروض التجارية و58,5% للودائع حتى ثلاثة أشهر بحلول التاسع من أغسطس/آب الجاري. ومن شأن بيئة أسعار الفائدة المرتفعة أن تؤدي أيضاً إلى زيادة القروض المتعثرة، لكن أران قال إن القروض المتعثرة التي نمت أساساً في بطاقات الائتمان وقطاع التجزئة، ستظل عند مستويات يمكن إدارتها. وبلغ متوسط نسبة القروض المتعثرة للمقرضين الأتراك بلغ 1,5% في نهاية يونيو/حزيران المنصرم، وفقاً لبيانات رسمية. ومع محاولة البنك المركزي السيطرة على نمو القروض، يعتقد أران أن الشركات ستلجأ إلى احتياطياتها بدلاً من الاقتراض، مستبعداً إزالة الحدود المفروضة على الإقراض حتى عام 2026. وقال: «لن تسمح السلطات بطفرة القروض قبل الوصول إلى أهداف التضخم» العام المقبل، وعلينا أن نحبس أنفاسنا حتى نهاية عام 2025».

وقد خفض البنك المركزي التركي في الآونة الأخيرة، حد نمو القروض بالعملة الأجنبية الشهرية من 2% إلى 1,5%، مع الحفاظ على حد نمو القروض بالليرة عند 2% للمساعدة في الحفاظ على التضخم. وانتهى أران في مقابلته مع «بلومبيرغ» إلى القول إنه اعتباراً من عام 2026، سيبدأ النظام المصرفي التركي بتجربة فترة مشرقة وسيجذب العديد من المستثمرين.

معرض «كهربائي» في سان فرانسيسكو

انتهت في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة أمس الأحد، فعاليات أكبر حدث للسيارات الكهربائية في أميركا الشمالية وهو «معرض إلكتريفاي إكسبو 2024» (Electrify Expo 2024 San Francisco) الذي أُقيم على مدى يومين، في هذه المدينة التي تُعد المركز التجاري والمالي والثقافي في شمال كاليفورنيا. وقد شكل المعرض فرصة لمختلف الشركات المتنافسة على تقديم أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في مجال النقل الكهربائي، أكان على مستوى الشاحنات الكبيرة أم المتوسطة مروراً بالدراجات وصولاً حتى إلى أصغر سكوتر يمكن أن يفكر المرء بشرائها لتسهيل انتقاله من منزله إلى مكتبه أو مدرسته أو جامعته أو سيارته، أو حتى لمجرد التنزه والترفيه.

متسابق بدراجة كهربائية أحادية العجلة، 24 أغسطس 2024 (تايفون كوسكون/ الأناضول)

أخبار مختصرة

عملة «TON» تخسر 20%

تراجع سعر عملة «TON» المشفرة التابعة لمنصة تليغرام، بأكثر من 20% في منتصف تعاملات، أمس، بعد إعلان السلطات الفرنسية توقيف مؤسس المنصة ورئيسها التنفيذي، الروسي بافل دوروف. وبحسب وكالة الأناضول تراجعت قيمة العملة على منصة «كوين ماركت كاب» إلى 5,3 دولارات للوحدة. إلا ان العملة ما تزال مرتفعة بأكثر من 288% مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي، لكنها قد تكون أمام مخاطر محتملة في الأيام القليلة المقبلة.

ارتفاع ديون الكوريين

أظهرت بيانات رسمية أن إجمالي الدين الحكومي وديون الاسر في كوريا الجنوبية تجاوز 3000 تريليون وون (2,26 تريليون دولار) للمرة الاولى، مدفوعاً بانخفاض العائدات الضريبية وزيادة إصدار السندات وارتفاع الاقتراض من قبل الاسر لاغراض الاستثمار العقاري. وبحسب بيانات وزارة المالية والبنك المركزي الصادرة، أمس، وقف وكالة يونهاب، بلغ إجمالي الدين الوطني وديون الاسر مستوى قياسياً سجل 3042 تريليون وون في نهاية الربع الثاني من العام.

انخفاض مؤشرات بورصة الكويت

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها، أمس، على انخفاض مؤشرها العام 28,85 نقطة، بنسبة 0,40% ليبلغ مستوى 7135,31 نقطة. وتم تداول 279,4 مليون سهم عبر 15986 صفقة نقدية بقيمة 52,3 مليون دينار (نحو 159,5 مليون دولار). وتراجع مؤشر السوق الرئيسي بـ 0,30 نقطة ليبلغ مستوى 6065,35 نقطة. وهبط مؤشر السوق الأول 37,81 نقطة، ليبلغ مستوى 7763,54 نقطة. كما فقد مؤشر (رئيسي 50) 2,78 نقطة، ليبلغ مستوى 5902,44 نقطة.

تحديات على طريق السيارات الكهربائية السعودية

كريم رمضان

«لم أكن أتخيل قبل عامين أنني سأقود سيارة كهربائية صُنعت في السعودية».. هكذا عبر الشاب السعودي، محمد الغامدي، عن سعادته لـ«العربي الجديد» من أمام محطة شحن السيارات الكهربائية الجديدة في حي العليا بالرياض، بعدما اشترى سيارته الكهربائية الجديدة.

تعمل سيارة الغامدي بنظام شحن البطارية عبر محطات للشحن الكهربائي، وسط مؤشرات على توسع سوق السيارات الكهربائية في المملكة، بنسبة 6% على أساس سنوي حتى 2030. وأفادت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» بأن الحكومة السعودية تعتزم زيادة استثماراتها في قطاع صناعة السيارات الكهربائية بنسبة 200% خلال العامين القادمين. وفي وقت سابق من الشهر الجاري، أعلنت مجموعة «لوسيد»، في بيان، أن أكبر مساهم فيها، وهو صندوق الاستثمارات العامة السعودي الذي يمتلك 60% من أسهمها، سيضخ 1,5 مليار دولار نقداً، مع تطلع شركة صناعة السيارات الكهربائية إلى إضافة نماذج جديدة إلى خط إنتاجها. لكن المملكة تواجه تحديات في هذا المجال، أبرزها المنافسة العالمية القوية، خاصة من الشركات الصينية التي تتصدر المشهد العالمي في هذه الصناعة. ويشير الخبير الاقتصادي، علي أحمد درويش، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى وجود تحديات، منها ارتفاع تكلفة اليد العاملة في المملكة مقارنة بدول أخرى، وهو ما أدى إلى تعثر مشروع سابق مع شركة تويوتا في عام 2019. كما أن المنافسة القوية في هذا القطاع تمثل تحدياً ثانياً بحسب درويش، خاصة من قبل الشركات الصينية التي أصبحت رائدة عالمياً في صناعة السيارات الكهربائية، متفوقة على شركة تسلا الأميركية في العام الماضي. بدوره، يشير الخبير الاقتصادي، محمد النابر، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن جهود التطوير في قطاع صناعة السيارات الكهربائية في السعودية تكثفت خلال العامين الأخيرين عندما استثمرت شركة أخرى هي «سير» أكثر من ملياري دولار في هذا المشروع الضخم، كما نجحت في التعاقد مع شركات عالمية كبرى مثل هيونداي الكورية الجنوبية وسيمنز الألمانية وغيرها للدخول في عالم صناعة السيارات الكهربائية. وسيمنز الألمانية وغيرها للدخول في عالم صناعة السيارات الكهربائية.

سحب كثيفة في سماء المنطقة

مصطفى عبد السلام

نظرة إلى الأحداث المشتعلة من حولنا تستطيع أن تصل بها إلى نتيجة سريعة هي أن الشرق الأوسط بات على موعد مع أيام ثقال ومخاطر غير متوقعة، وأن حكومات تلك الدول يجب ألا تتوقع سيناريوهات متفائلة في ما يخص المؤشرات الاقتصادية على الأقل حتى نهاية هذا العام، في ظل تطاير الصواريخ وصوت المدافع، وأن الرهان على تنشيط قطاعات حيوية مدرة للنقد الأجنبي يضعف يوماً بعد يوم، وأن ترقب حدوث انتعاش في أنشطة السياحة بات احتمالاً ضعيفاً، وأن الرهان على جذب استثمارات أجنبية أو حتى الحفاظ عليها، يضعف أيضاً يوماً بعد يوم. وحتى مجرد إقناع المستثمرين بالبقاء في المنطقة يواجه بالفشل، وحتى صادرات النفط قد تواجه بمعوقات كبيرة، والرهان الأكبر للحكومات ربما يكون على القروض والمساعدات والمنح التي تضمن بقاءها، وربما تضغط الحكومات والأنظمة أكثر على المواطن بزيادة الضرائب وأسعار السلع وخفض الدعم والتلويح بخفض الرواتب رغم التضخم الجامح. ونظرة إلى واقع المنطقة المعقد، تلحظ بها أن المخاطر الجيوسياسية تتعمق في ظل سيطرة المدافع والطائرات المسيرة على الأجواء، فلا حرب غزة انتهت، بل إنّ الحكومة المتطرفة في تل أبيب تسعى لمد الحرب حتى عودة ترامب إلى البيت الأبيض، وهو ما يعني زيادة المساعدات الأميركية والدعم الصهيوني لدولة الاحتلال في مواصلة حرب الإبادة ضد أهالي غزة ومواصلة مسح القطاع من على خريطة اليابسة.

ونظرة أيضاً إلى ما جرى أمس، تجد أنّ المنطقة مقبلة وبسرعة على حرب شاملة وربما ممتدة ليس فقط داخل غزة، بل قد تتوسع لتشمل الضفة والقدس المحتلة، وجنوب لبنان، ويمكن أن تتحول إلى حرب إقليمية واسعة النطاق، فأمس ظهرت بوادر اشتعال حرب واسعة بين حزب الله وإسرائيل، وهناك توقعات بانضمام إيران إلى الحرب الدائرة وتوجيه ضربة مباشرة إلى إسرائيل أو عبر الحلفاء، وفي حال اندلاع تلك الحرب ستشهد أسعار النفط قفزة كبيرة، وهو ما يمثل عبئاً شديداً على موازنات دول الشرق الأوسط المستوردة للوقود ومنها مصر ولبنان وتونس والأردن والمغرب وسورية. كما أن تلك الحرب تمثل مزيداً من الاضطرابات في البحر الأحمر وتهديداً للممرات المائية في المنطقة وفي مقدمتها قناة السويس وباب المندب ومضيق هرمز، علماً بأن خسائر مصر من إيرادات قناة السويس تقدر بنحو 3,5 مليارات دولار.

السؤال: هل الحكومات العربية لديها خطط للتعامل مع المخاطر المقبلة، أم أنها تفضل الحلول السهلة، وهي أن تضع يدها في جيب المواطن لتسلب منه ما بقي من سيولة لا تكفي تغطية احتياجات البقاء على قيد الحياة؟

مال وناس

تهجير سكان غزة... إرباكٌ للأسواق وتفاقم للغلاء

ينتهج الاحتلال الإسرائيلي سياسة الإخلاء المتكرر لسكان مدن ومناطق بأكملها في قطاع غزة، ما ينهكُ سكان القطاع معيشياً ويربكُ الأسواق والمتاجر، ليسود الغلاء وسط شح السلع

غزة ـ **علاء الحلو**

تشهد أسواق قطاع غزة حالة من الإرباك جراء التهديدات الإسرائيلية المتكررة والموجهة للمواطنين بمغادرة مدن ومناطق سكنية بأكملها، بما فيها من محال تجارية وأسواق ومخازن بضائع، تمهيداً لاجتياحها وتسويتها بالأرض. وتتسبب تلك التهديدات المتتالية وغير المتوقفة بمجموعة من التحديات التي تزيد من تعقيدات الحياة اليومية للفلسطينيين، من خلال زيادة حدة النقص في كافة المواد والمتطلبات الأساسية اليومية، سواء عبر إغلاق المعابر وعدم السماح بدخول الماء والغذاء والدواء والمساعدات الإنسانية والإغاثية والوقود، أو بتهديدات الإخلاء التي تقيد إمكانية وصولهم للأسواق والبضائع المتوفرة بكميات محدودة.

وتتعدد العوامل المؤثرة على طبيعة الأسواق، بدءاً من الإغلاق الإسرائيلي للمعابر منذ بداية العدوان في السابع من أكتوبر الماضي، وزيادة حدة ذلك الإغلاق بعد الاجتياح البري لمدينة رفح جنوبي قطاع غزة مطلع مايو/أيار الماضي، ومنع دخول أي بضائع بما فيها المتطلبات الأساسية، مروراً بالحالة الاقتصادية المتردية للمواطنين، جراء انعدام مصادر الدخل وعدم انتظام صرف الرواتب والمساعدات المادية، ونسب الصرف المرتفعة، إلى جانب عدم استقرار الأوضاع الميدانية، سواء للتجار والباعة أو للزبائن. ويتكرر مشهد اختفاء البضائع أو تضاعف أسعارها مع كل عملية تهديد إسرائيلية بإخلاء مناطق، فمنذ بدء طلبات إخلاء المناطق الشرقية لمدينة دير البلح وسط قطاع غزة والتي تضم نحو مليون مهجر، وتوسيع تلك الطلبات لتشمل مناطق غربي شارع صلاح الدين والمناطق الشرقية الجنوبية للمدينة، اختفت العديد من السلع الأساسية كالسكر، وزيت الطهي، والملح، وأصناف الأجبان ومواد التنظيف وغيرها، بفعل الطلب المتزايد عليها.

يقول عبد الرؤوف البازجي الذي هُجّر مع أسرته إلى معسكر دير البلح وسط قطاع غزة، إنه ذهب إلى السوق لشراء بعض المتطلبات اليومية اللازمة لتجهيز الطعام، إلا أنه فوجئ بحركة غير طبيعية في السوق، بسبب تهافت الناس على شراء العديد من المواد الأساسية، ما أدى إلى اختفاء أصناف منها وغلاء أسعار أصناف أخرى. يؤكد البازجي لـ«العربي الجديد» أن الأسواق لم تكن طبيعية في أي يوم من أيام العدوان الإسرائيلي المتواصل، إلا أن التهديدات الإسرائيلية لأي منطقة، وما يليها من تهجير جماعي تضاعف حالة الإرباك وعدم الانتظام خوفاً من انقطاع البضائع الأساسية أو مواصلة ارتفاع أسعارها. ويلفت البائع الفلسطيني أمجد النعيزي، الذي افتتح بسطة في سوق دير البلح الشعبي لتوفير قوت أسرته المهجرة إلى أنه توجه لشراء البقوليات والأجبان وبعض الأصناف الأساسية التي يبيعها، إلا أنه لاحظ تضاعف أسعار العديد من البضائع واختفاء أصناف مطلوبة.

فلسطينيون هجّرهم العدوان، شمالي غزة، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 (Getty)

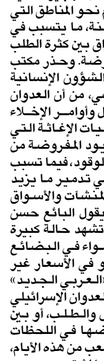

%70

اكد مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشوون الإنسانية (اوتشا)، ان اوامر الإخلاء المتكررة الصادرة عن جيش الاحتلال، تحدّ من عمليات الإغاثة في غزة، فيما تسبب العدوان بتدمير ما يزيد على 70% من المباني والمنشآت والاسواق.

يوضح النعيزي لـ«العربي الجديد» أن الأسواق في قطاع غزة غير مستقرة منذ بداية الحرب بفعل المزاجية الإسرائيلية في إدخال أو منع البضائع، إلى جانب استهداف المخازن المخصصة للبضائع والمواد الغذائية، الأمر الذي يتسبب في ارتفاع ثمنها بشكل لا يتناسب مع الحالة المادية للمواطنين، خاصة في ظل حالة التهجير المتواصلة، والأوضاع المعيشية المتفاقمة نحو الأسوأ. ويضيف أن التحدي الأكبر كذلك أمام الأسواق والتجار والمواطنين يتمثل في الأوقات الحرجة، والتي ينشر فيها الاحتلال الإسرائيلي تحذيراته بضرورة إخلاء مناطق تمهيداً لاجتياحها أو قصفها، حتى وإن كانت ليست ضمن الإطار المهدد، حيث باتت عمليات الإخلاء تطاول المناطق المجاورة للمناطق المهددة.

وتخلق عمليات التهديد والتحذير حالة واسعة من البلبلة داخل الأسواق، حيث يسارع المواطنون إلى شراء المواد الأساسية الموجودة بكميات محدودة أصلاً، ما يتسبب في اختفائها أو تضاعف أسعارها، خاصة في ظل تهجير العديد من التجار برفقة أسرهم نحو المناطق التي يدّعي الاحتلال أنها آمنة، ما يتسبب في اختلال في توازن الأسواق بين كثرة الطلب وندرة البضائع المعروضة. وحذر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، الأسبوع الماضي، من أن العدوان الإسرائيلي المتواصل وأوامر الإخلاء المتكررة، تحد من عمليات الإغاثة التي تعيقها بالأساس القيود المفروضة من سلطات الاحتلال وشح الوقود، فيما تسبب العدوان الإسرائيلي في تدمير ما يزيد عن 70% من المباني والمنشآت والأسواق والمصالح التجارية. ويقول البائع حسن أبو جلالة إن الأسواق تشهد حالة كبيرة من عدم الانضباط، سواء في البضائع والأصناف المعروضة، أو في الأسعار غير المستقرة. ويضيف لـ«العربي الجديد» قائلاً إنه «لا آلية خلال العدوان الإسرائيلي للموازنة بين العرض والطلب، أو بين تخزين البضائع وعرضها في اللحظات الصعبة، إذ لا يوجد أصعب من هذه الأيام، سواء على البائع أو على المشتري».

سياحة

ارتفاع إنفاق المغاربة على السفر

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تظهر بيانات السفر تسجيل المغاربة إنفاقاً متزايداً على الرحلات الخارجية هذا العام، رغم البرامج الحكومية لتشجيع السياحة الداخلية واستقطاب المغتربين لإنعاش موارد القطاع الحيوي. وتجلى من بيانات آخر تقرير لمكتب الصرف التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، أن الإنفاق على السفر شهد ارتفاعاً بنسبة 13,8% في الأشهر الستة الأولى من 2024، ليصل إلى 1,42 مليار دولار. وتجاوز الرقم المستوى الذي بلغة قبل جائحة فيروس كورونا التي أفضت إلى تراجع قوي في إنفاق السفر إلى الخارج، بل إنه مثل تقريباً ضعف ما أنفقه المغاربة من أجل السفر في الأشهر الستة الأولى من عام 2022، الذي شهد عودة حركة النقل إلى طبيعتها. وجرت العادة أن يشهد الإنفاق على السفر إلى الخارج ارتفاعاً قوياً في الصيف الذي يعتبر فترة الإجازات السنوية. ويرتقب أن يتعدى الإنفاق في نهاية 2024 حاجز 2,5 مليار دولار، حيث ينتظر أن يتجاوز المستوى الذي بلغه في 2019، حين كان في حدود مليار دولار. غير أن الخبير الإعلامي في قطاع السياحة، أداما سيلا، يؤكد أن ارتفاع الإنفاق قد لا يعني إقبالاً كبيراً على السفر في العام الحالي، فهو يفسر مستوى الإنفاق بزيادة قيمة الأموال من العملة الصعبة المسموح بها خلال السفر.

ويشير إلى لجوء المغرب في 2022 إلى رفع حصة الراغبين في السفر من العملة الصعبة في العام الواحد من 4500 دولار إلى 10 آلاف دولار، حيث يسري ذلك على المسافرين من أجل السياحة أو الحج أو العمرة أو العلاج. ويوضح سيلا في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن زيادة تلك الحصة من العملة الصعبة أضفت نوعاً من الشفافية على تصريح المسافرين بقيمة المبالغ من العملة الصعبة التي يحوزتهم من أجل السفر إلى الخارج، وهو ما تعكسه قيمة الإنفاق على مستوى بيانات مكتب الصرف. وتشير بيانات وزارة النقل إلى عبور حوالي 570 ألف مسافر و130 ألف سيارة في اتجاه أوروبا انطلاقاً من الموانئ المغربية بين الخامس من يونيو/ حزيران الماضي والخامس عشر من أغسطس/ آب الجاري. واختار عدد كبير من المغاربة السفر إلى فرنسا في الصيف الحالي، في الوقت نفسه تعد إسبانيا من الوجهات الأثيرة لدى الأسر المغربية، التي تفضل الجنوب الإسباني، الذي يقدم عروضاً سياحية تنافس في الكثير من الأحيان العروض التي تقدمها بعض المدن الشاطئية المغربية. وتأتي تركيا ضمن الوجهات السياحية التي يقصدها المغاربة بكثرة، حيث يأتون في المركز الثاني ضمن السياح الأفارقة الذين يزورون تلك الوجهة التي لا يتطلب الحلول بها الحصول على تأشيرة الدخول. وعاد المغاربة إلى زيارة تركيا بعد الأزمة الصحية، حيث وصل عددهم إلى أكثر من 262 ألفاً في العام الماضي، مقابل أكثر من 121 ألفاً في 2021، حسب بيانات وزارة الثقافة والسياحة التركية، التي تؤكد أن عدد المغاربة الوافدين على تركيا في الستة أشهر الأولى من العام الجاري، بلغ حوالي 104 آلاف، مقابل 111 ألفاً في الفترة نفسها من 2023.

ويدعم المنتج السياحي التركي وعدم مطالبة المغاربة بتأشيرة السفر، الإقبال على ذلك البلد في السنوات الأخيرة، حيث أضحى المغاربة وفق سيلا أكثر إقبالاً على وجهات سياحية في جنوب شرق آسيا. غير أن محمد السمالي، رئيس الفيدرالية الوطنية لأرباب وكالات الأسفار، يلاحظ أن الإقبال على السفر إلى الخارج، مثل تركيا، لم يأت في مستوى التوقعات، بالنظر لغلاء تذاكر السفر والفنادق في العديد من الوجهات السياحية.

ويشير السمالي في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن الحجوزات من قبل الأسر المغربية من أجل السفر إلى الخارج، كانت مخيبة للانتظارات في يوليو/تموز، مؤكداً أن المهنيين كانوا راهنوا على انتعاش الطلب في أغسطس/ آب، إلا أنه لم يأت بالمستوى المأمول.

سياح قرب ساحة جامع الفنا في مراكش (Getty)

أخبار العرب

مخالفات في «أوكازيون» مصر

قال أحمد كمال، المتحدث الرسمي باسم وزارة التموين والتجارة الداخلية المصرية، إن عدد المحلات المشاركة في الأوكازيون الصيفي (موسم التخفيضات)، بلغ 2921 محلاً على مستوى المحافظات في مصر. وأضاف كمال في بيان، أمس الأحد، أنه جرى رصد 350 مخالفة للمحلات المشاركة في الأوكازيون منذ انطلاقه في الخامس من أغسطس الجاري، مشيرا إلى أن الوزارة تهدف إلى تقديم أسعار مخفضة للمواطنين، بالإضافة إلى تنشيط حركة التجارة الداخلية والتيسير على المواطنين من خلال التخفيضات المختلفة. وطالب مديري المديريات بتسهيل الإجراءات لأصحاب المحال للمشاركة في الأوكازيون. وحددت وزارة التموين والتجارة الداخلية مدة الأوكازيون بشهر.

ارتفاع بورصة مسقط

أغلق مؤشر بورصة مسقط «30»، أمس عند مستوى 4687,7 نقطة، مرتفعاً 13,2 نقطة وبنسبة 0,28% مقارنة مع آخر جلسة تداول التي بلغت 4674,46 نقطة. وبلغت قيمة التداول مليوناً و885 ألفاً و153 ريالاً عُمانياً (حوالي 2,3 مليون دولار)، مرتفعةً بنسبة 40,6% مقارنة مع آخر جلسة تداول التي بلغت مليوناً و341 ألفاً و133 ريالاً. وأشار التقرير الصادر عن بورصة مسقط إلى أن القيمة السوقية ارتفعت بنسبة 0,103% عن آخر يوم تداول، وبلغت ما يقارب 24,45 مليار ريال.

تمويل سعودي لتملك السكن

أعلن صندوق التنمية العقارية في السعودية، أمس، إيداع مليار وأربعة ملايين ريال (266,7 مليون دولار) في حسابات مستفيدي برنامج «سكني» من وزارة البلديات والإسكان و«الصندوق العقاري» لشهر أغسطس/آب الجاري. وقال الرئيس التنفيذي للصندوق العقاري منصور بن ماضي، وفق ما نقلت وكالة الأنباء السعودية «واس»، إن الدعم موجه للراغبين في تملك السكن الملائم. وأضاف أن الصندوق العقاري يحرص على تنوّع الحلول التمويلية، بهدف تخفيف العبء التمويلي والتكاليف الأخرى، من حيث الإيجار أو تكاليف البناء، لتسهيل رحلة مستفيدي البناء الذاتي والوحدات السكنية تحت الإنشاء بكل يسر وسهولة.

تقارير عربية

ليبيا

تهديدات بإغلاق حقول النفط... تصعيد «المركزي»

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

تتصاعد الصراعات في ليبيا للسيطرة على المؤسسات المالية والنفطية، إذ هدد ما يعرف بـ«مجلس أعيان منطقة الواحات» في حوض النفط والغاز في الجنوب الشرقي للبلاد بإيقاف إنتاج النفط في المنطقة، احتجاجاً على تغيير محافظ ومجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي. وتتنازع الأطراف السياسية في ليبيا حول تعيين إدارة جديدة للمصرف المركزي برئاسة محمد عبد السلام الشكري، إذ رفض مجلس النواب والأعلى للدولة الليبيان، قرار المجلس الرئاسي تكليف الشكري إدارة المصرف، وتطور الأمر أخيراً إلى تحشيدات عسكرية في طرابلس بين أطراف تسعى لتمكين الشكري من منصبه، وبين مجموعات أخرى تعارض ذلك وتناصر بقاء المحافظ الحالي الصديق الكبير، وسط مخاوف من توقف أنشطة المصرف الذي يشهد أيضاً انقساماً بين موظفيه.

جاء تهديد «مجلس أعيان الواحات» رداً على ما وصفه بأنه «محاولة للسيطرة على المصرف المركزي بالقوة، والاستفراد بالأموال وتعطيل عملية التنمية في البلاد». كما تزامن مع تلويح رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، بإمكانية إغلاق حقول النفط إذا تم تسليم المصرف المركزي إلى «أياد غير أمينة» على حد وصفه، متحدياً المجلس الرئاسي المعترف به دولياً بطرابلس الذي يتمسك بقرار تعيين الشكري بدلاً من الصديق الكبير. وتندر الصراعات المتصاعدة بتداعيات اقتصادية عميقة. وقال خبير الاقتصاد عادل المقرحي لـ«العربي الجديد» إن إغلاق الحقول النفطية سيؤدي إلى نقص كبير في إمدادات الوقود، ما سيرفع الأسعار ويزيد الضغوط الاقتصادية على المواطنين.

وأضاف أن توقف إنتاج النفط سيؤدي كذلك إلى أنه لن تدهور العملة الوطنية وزيادة سعر الدولار في السوق الموازية، مما سيعرقل التنمية الاقتصادية ويزيد من تعقيد الوضع في البلاد. في السياق، حذر المحلل المالي عبد الناصر الميلودي من أن الصراع قد يتطور إلى استخدام ورقة النفط أداةً ضغط، نظراً إلى اعتماد ليبيا على سلعة واحدة مصدراً رئيسياً للإيرادات. وقال الميلودي لـ«العربي الجديد» إن المواطن في الوقت الحاضر يعاني أزمات معيشية تشمل نقص السيولة وارتفاع الأسعار، وإيقاف إنتاج النفط سيؤدي إلى ارتفاع التضخم ويعرقل الحياة اليومية. وأكد أن الوضع الاقتصادي يواجه صعوبات في الأساس، والإغلاقات غير القانونية سيكون لها تأثيرات سلبية أعمق على الاستقرار المالي، وياتي التهديد بإغلاق حقول النفط من قبل أطراف محسوبة على مجلس النواب وخليفة حفتر، في وقت تشهد فيه المدن الليبية منذ أيام أزمة وقود، إذ تمتد الطوابير الطويلة أمام محطات الوقود، ما يضطر المواطنين إلى الانتظار ساعات طويلة للحصول على كميات قليلة من البنزين.

وأفادت مصادر مسؤولة في المؤسسة الوطنية للنفط في وقت سابق من أغسطس/ آب الجاري بأن إنتاج النفط الليبي انخفض إلى 900 ألف برميل يومياً، بسبب توقف حقل الشرارة النفطي بالكامل، وأعمال الصيانة في خط الأنابيب الذي يضخ النفط من حقل الواحة إلى ميناء السدرة شرق البلاد. وكان الإنتاج النفطي قد استقر عند مستوى 1,2 مليون برميل يومياً حتى يوليو/ تموز الماضي. وسبق أن أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط بداية العام خططاً لتعزيز الإنتاج إلى 1,5 مليون برميل يومياً بحلول عام 2025، وإلى مليوني برميل بحلول عام 2027.

وفي الخامس من أغسطس/ آب الجاري، توقف حقل الشرارة عن الإنتاج بالكامل، ويعد الحقل من أكبر مناطق إنتاج النفط في ليبيا، بقدرة إنتاجية تبلغ نحو 300 ألف برميل يومياً. وقد تم استهدافه بشكل متكرر لأسباب سياسية متنوعة ومطالب من محتجين محليين. وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط حالة القوة القاهرة على الحقل، مشيرة إلى أن هذه الظروف خارجة عن سيطرتها. ويُعتبر حقل الشرارة، بحسب تقرير لنشرة «أويل برايس» الأميركية المتخصصة في الطاقة، هدفاً منتظماً للفصائل السياسية والعسكرية المتنافسة في ليبيا، التي تواجه صعوبات في استغلال كامل ثروتها النفطية بسبب الوضع السياسي المعقد. ويدار حقل الشرارة من قبل شركة أكاكوس، التي تتوزع أسهمها بين المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، وشركات «ريبسول» الإسبانية، و«توتال» الفرنسية، و«أو إم في» النمساوية. وقالت حكومة الوحدة الوطنية، إن إغلاق حقل الشرارة «ابتزاز سياسي» مرتبط باعتقال صدام منتج خليفة حفتر في أوروبا بتهم تتعلق بتهريب الأسلحة. ومنذ مارس/ آذار 2022، تعاني ليبيا انقساماً سياسياً، حيث توجد حكومتان متنافستان، الأولى تحظى باعتراف دولي وأممي، هي حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة ومقرها العاصمة طرابلس، وتدير غرب البلاد بالكامل، والثانية برئاسة أسامة حماد، التي كلفها مجلس النواب وتدير شرق البلاد وبعض المدن في الجنوب من مقرها في بنغازي وتدعمها ميليشيا خليفة حفتر. وذكرت صحيفة لوفيغارو الفرنسية أن خطر نشوب صراع عام في ليبيا أصبح واضحاً، خصوصاً في ظل الأزمات المتصاعدة التي تعصف بالبلاد، حيث تكافح ليبيا للوفاء بالاحتياجات اليومية لمواطنيها وسط حالة من عدم الاستقرار المتزايد.

وتحولت صناعة النفط في ليبيا من محرك للازدهار إلى ساحة للنزاع السياسي منذ سقوط نظام معمر القذافي في 2011. وتمتلك ليبيا أكبر احتياطيات نفطية في أفريقيا، لكن إنتاجها لم يعد يصل إلى مستويات ما قبل 2011. وفي عام 2023، صدّرت ليبيا 432 مليون برميل من النفط، وهو أقل بكثير من ذروة الإنتاج التي بلغت 3,4 ملايين برميل يومياً في عام 1970.

مصفاة نفط في منطقة البريقة شمالي ليبيا (Getty)

سورية

قفزة في أسعار حليب الأطفال بإدلب

إدلب ـ **هاديا المنصور**

شهدت أسعار حليب الأطفال ارتفاعاً حاداً في إدلب شمال غربي سورية، ما وضع الأهالي أمام واقع صعب بكيفية تأمين حاجة أبنائهم الرضع من هذه المادة الهامة وسط الفقر وقلة مصادر الدخل. وتجاوز ثمن العلبة الواحدة 200 ليرة تركية (5,9 دولارات) بعد أن كان أقل من 120 ليرة تركية منذ قرابة الشهرين.

وتأتي هذه القفزة في أسعار حليب الأطفال بالتزامن مع ارتفاع أسعار كل الأدوية والمواد الغذائية، ما دفع بعض الأسر إلى الاعتماد على حليب البقر لثمنه الأرخص مقارنة بالحليب الصناعي رغم ضرره لهذه الفئات العمرية الصغيرة. وقال التاجر حسان السفراني المقيم في مخيمات تل الكرامة شمال إدلب إن زيادة أسعار حليب الأطفال، أمر غير مقبول مطلقاً، خاصة أنه لم يطرأ أي تحسن على أجور العمال، فهو يتقاضى أجرة يومية مقابل عمله في البناء لا تتجاوز 150 ليرة تركية، بينما بلغ سعر علبة الحليب من النوع متوسط الجودة نحو 170 ليرة تركية. وأضاف السفراني أن طفله الرضيع لا يتجاوز عمره الشهرين ويشكو سوء التغذية بسبب إضافتهم الكثير من الماء إلى الحليب الصناعي من أجل الاحتفاظ بكميات أكبر منه لاستخدامها أطول فترة ممكنة، خاصة أن الطفل في حاجة إلى علبة كل يومين أو ثلاثة أيام، في حين أنه لا يملك المال الكافي لتأمينه.

أما سليمة الصغير فقالت إن زيادة الأسعار التي طرأت على كل شيء يمكن أن يتحمله المرء، أما أن يطرأ على حليب الأطفال أيضاً فهو أمر لا يمكن تحمله وليس له أي مبرر، إذ لا يمكن للطفل الرضيع أن يتغذى على أي شيء آخر سوى الحليب المخصص له وإلا فسيكون عاقبة الأمر مهددة لحياته، تماماً كما حدث لطفلتها التي أصيبت بسوء التغذية والجفاف بسبب لجوئها إلى طرق مساعدة لتغذية الطفل كالنشاء والأرز وحليب البقر التي تحتوي على بروتينات معقدة يصعب على معدة الرضيع التعامل معها.

وأشارت إلى عجز زوجها العاطل عن العمل عن تأمين علبة الحليب بشكل شبه يومي لطفلتها البالغة من العمر ثلاثة أشهر، بسبب توقف عمله في إحدى ورش مكابس البلوك (الطوب الإسمنتي) شمال إدلب، ما وضعهم أمام خيارات صعبة بعد أن أضاف عبء تأمين الحليب الصناعي لطفلتها ضغطاً كبيراً يضاف إلى جملة الضغوط الاقتصادية الكبيرة التي تواجههم باستمرار.

وتابعت الصغير أنها حاولت اللجوء إلى بعض الجهات الإنسانية في المنطقة للحصول على الحليب الصناعي المجاني أو حتى بأسعار رمزية، غير أنها فوجئت بالمعايير التي وضعت لهذه الغاية، وهي أن يكون الطفل مصاباً بضمور أو إعاقة أو أن يكونا توءمين بينما لا تنطبق على طفلتها تلك الشروط.

وطالبت الجهات الحكومية في إدلب ومنظمات المجتمع المدني بالعمل على تقديم الدعم للأسر الفقيرة والنازحة لمواجهة نيران غلاء الأسعار، خاصة في ما يتعلق بتأمين حليب الأطفال وأخذ هذه القضية المتعلقة بحياة الطفل الرضيع بعين الاعتبار. من جهته قال الطبيب إبراهيم الحساني مدير الرقابة الدوائية في وزارة الصحة بحكومة الإنقاذ السورية، التي توصف بالذراع المدنية لـ«هيئة تحرير الشام» في إدلب، لـ«العربي الجديد» إن تحديد الأسعار يتم من خلال لجنة التسعير بوزارة الصحة، وهي لجنة مختصة تقوم بدراسة طلبات التسعير بالاعتماد على سعره من بلد المنشأ وبإضاف إليها تكلفة الشحن مع إضافة نسبة ربح لا تتجاوز 10% للصيدلاني.

ويرجع الحساني السبب في تباين الأسعار لوجود عروض مختلفة على أنواع علب الحليب، مشيراً إلى تنوع منشأ الحليب وجميعه مستورد، فهناك معامل تعبئة بتركيا وكذلك بالصين مع اختلاف مصدر الحليب، فهناك فرنسي وبيلاروسي وبولندي وبلجيكي. وبيّن أن سبب غلاء الحليب يعود إلى المصدر وهو غلاء عالمي سواء بالمواد الأولية أو الشحن، وتعمل وزارة الصحة مؤخراً على تحديد أسعار الحليب بعد دراسة السعر من المصدر والتأكد من الثبوتيات كاملة وكذلك تتبع الشحن والكميات. وقال: «سعينا لتخفيض سعر جميع أصناف الحليب وتوحيد السعر في جميع الصيدليات».

وكشف عن نية لجنة الرقابة الدوائية إصدار اللائحة الجديدة والأسعار بداية الأسبوع القادم، مؤكداً قيام وزارة الصحة بجولات رقابية بمتابعة الأسواق والأسعار وتحديد النقص في السوق تمهيداً لتوفيره خلال فترة قصيرة جداً وبأسعار جيدة. وسعياً لتخفيض سعر الحليب تابع مدير الرقابة الدوائية في وزارة الصحة أنه تم اقتراح استيراد الحليب بعبوات كرتونية وهي ذات سعر أقل يتراوح بين 25% و30% من الوزن نفسه للحليب بعبوات معدنية، ومن ثم تكون مناسبة لجميع الشرائح في المنطقة.

عجز تجاري للأردن

سجل الأردن عجزاً تجارياً (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات) بقيمة 4,439 مليارات دينار (6,26 مليارات دولار) خلال النصف الأول من العام الجاري، مقارنة مع 4,444 مليارات دينار (6,27 مليارات دولار) في الفترة المقابلة من 2023. وبحسب التقرير الشهري لدائرة الإحصاءات العامة حول التجارة الخارجية الأردنية، الصادر أمس الأحد، فإن قيمة الصادرات الكلية بلغت نحو 4,4 مليارات دينار بنهاية يونيو/حزيران الماضي، بينما سجلت قيمة الواردات حوالي 8,88 مليارات دينار. وأظهرت البيانات انخفاض إجمالي الصادرات بنسبة 1%، والواردات بنسبة 0,6%، ليتراجع العجز في الميزان التجاري بنسبة هامشية بلغت 0,1% خلال النصف الأول من العام الجاري مقارنة بنفس الفترة من 2023.

أخبار العالم

الصين ترفض قيوداً تجارية أميركية

أكدت الصين معارضتها بشدة وضع الجانب الأميركي بعض الكيانات الصينية على قائمة تتعلق بالمؤسسات التي يفرض عليها قيوداً في التصدير، تحت ما يسمى بالأعذار المتعلقة بروسيا. وقال متحدث باسم وزارة التجارة الصينية، أمس الأحد، في بيان نشر على الانترنت، وفق وكالة شينخوا إن «هذا الإجراء، هو ممارسة نموذجية للعقوبات الأحادية والولاية القضائية طويلة الذراع. وذكر البيان أن هذا الإجراء، يقوض نظام وقوانين التجارة الدولية، ويعوق التبادلات الاقتصادية والتجارية الدولية الطبيعية. ويؤثر على أمن واستقرار سلاسل الصناعة والإمداد العالمية. وأشار إلى أنه يتعين على الجانب الأميركي التوقف عن إجراءاته الخاطئة بشكل فوري، مضيفاً أن الصين ستتخذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية الحقوق والمصالح المشروعة للشركات الصينية بشكل حازم. أطلق الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب قبل خمس سنوات حرباً تجارية مع الصين، عبر فرض الرسوم الجمركية على مجموعة كبيرة من السلع الصينية المصدرة للولايات المتحدة بهدف تقليل العجز التجاري، ثم أضاف خليفته الحالي جو بايدن بنوداً جديدة على الحرب، بتقييد صادرات التكنولوجيا الفائقة وتقليص الروابط المهنية والمالية مع بكين.

ذكاء اصطناعي بالأجهزة المنزلية الكورية

تخطط شركتا التكنولوجيا الكوريتان «سامسونغ للإلكترونيات» و«إل جي إلكترونيكس» لطرح أجهزة منزلية جديدة مُشغلة بالذكاء الاصطناعي، مشيرة إلى أنها ستعرض هذه الأجهزة في معرض «إيفا برلين 2024» المختص بالإلكترونيات المنزلية، في برلين الشهر المقبل، وفقا لما نقلت وكالة يونهاب الكورية، أمس الأحد، عن مصادر في الصناعة.

أسواق عالمية

مرة جديدة تدفع شركات الطيران، والمسافرون على متن رحلاتها، ثمن الإرباك الذي يلحق بجداولها النظامية نتيجة التوترات المفاجئة التي تطرأ بين حين وآخر وهذا ما حدث على الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة فجر الأحد

الطيران مع الصواريخ

الحرب تبعثر جداول الشركات مجدداً

بيروت ـ **العربي الجديد**

مع بزوغ فجر يوم الأحد استفاق اللبنانيون، مثل الإسرائيليين، على سيل من الأخبار العاجلة الموزعة على سرديتين؛ الأولى من تل أبيب حول غارات استباقية شنتها 100 مقاتلة حربية لاحتواء هجوم محتمل من حزب الله، دمرت بنتيجتها آلاف المنصات الصاروخية، وتصريح رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو في مستهل اجتماع المجلس الوزاري السياسي الأمني الذي عقد في مقر وزارة الحرب في تل أبيب أمس، عن رصد استعدادات حزب الله لمهاجمة إسرائيل، وإصداره، بالتشاور مع وزير الدفاع ورئيس الأركان، تعليمات إلى جيش الاحتلال بالتحرك استباقاً لإزالة التهديد. والسردية الثانية من حزب الله نفسه الذي أعلن في بيان أن «ادعاءات العدو حول العمل الاستباقي... وتعطيله هجوم المقاومة هي ادعاءات فارغة وتتنافى مع وقائع الميدان»، مشيراً إلى «إطلاق جميع المسيّرات الهجومية في الأوقات المحددة لها ومن جميع مرابضها، وقد عبرت الحدود اللبنانية - الفلسطينية باتجاه الهدف المنشود ومن مسارات متعددة، وبالتالي تكون عمليتنا العسكرية لهذا اليوم قد تمت وانجزت». وبصرف النظر عن مجريات التطورات الكبيرة أمس، فإن الثابت الوحيد أن التصعيد كان خطيراً، وأنتج حالة إرباك مقلقة في أوساط صنّاعة القرار في شركات الطيران العربية والعالمية التي اضطُرت مجدداً إلى تأجيل رحلات وإلغاء أخرى، سواء أكان على الجانب اللبناني أم الإسرائيلي، والنتيجة تكاليف إضافية تتكبدها الشركات وخسائر يتحملها أيضاً المسافرون، نتيجة ارتفاع أسعار التذاكر والتأمين الجوي والاضطراب المزمن الذي يفرض عليها تغييرات مستمرة منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، واحتدام المواجهات مع حزب الله شمالاً اعتباراً من الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

وفيما أفادت صحيفة يديعوت أحرونوت بانهيار تعرض له الموقع الإلكتروني لمطار بن غوريون بسبب العبء الزائد، نقلت وسائل إعلام إسرائيلية أخرى أنه تم إلغاء 50 رحلة من هذا المطار. وبحسب صحيفة كالكاليست، فإن إغلاق المجال الجوي في إسرائيل لمدة ساعة و40 دقيقة صباح الأحد، كان كافياً لإحداث فوضى في جدول الرحلات الجوية، حيث أعلنت عدة شركات أجنبية تعليق الرحلات الجوية من الكيان وإليه، ومنها «طيران الاتحاد» التابعة لحكومة أبوظبي، «طيران الإمارات» التابعة لحكومة دبي، الخطوط الجوية الفرنسية (إيرفرانس)، «إيجي» اليونانية، «ترانسافيا» الهولندية، «كورندون» التركية والخطوط الجوية الإيتيوبية. ونقلت وكالة الأناضول التركية عن هيئة البث العبرية الرسمية تصريحها بأن 10 شركات طيران أجنبية ألغت صباح الأحد رحلاتها من إسرائيل وإليها عقب التصعيد جنوب لبنان. وفي هذا الصدد، أعلن مدير مطار بن غوريون أودي بار أوز، إلغاء 50 رحلة جوية من بين 360 رحلة دولية، يوم الأحد، بالإضافة إلى تأجيل عشرات الرحلات من المطار الإسرائيلي، وقامت كثير من شركات الطيران الدولية بتجنب استخدام المجال الجوي لإسرائيل، مضيفاً في تصريحات، نقلها موقع «يديعوت أحرونوت»، أن «قرار تأجيل بعض رحلات الوصول والمغادرة جاء بتوجيه من السلطات الأمنية»، مشيراً إلى أن المطار يعمل على تثبيت جدول الرحلات، مناشداً المسافرين التواصل مع شركات الطيران للتحقق من موعد رحلاتهم قبل انطلاقها بثلاث ساعات. وفي السياق نفسه، أفادت القناة 12 العبرية، صباح الأحد، بأن عشرات الرحلات ستؤجل أو تلغى تماماً رغم استئناف العمل في مطار بن غوريون، ونقلت عن مصادر في قطاع الطيران قولها إن «عودة الحركة إلى طبيعتها لن تكون فورية بسبب تعطل جدول الرحلات بالكامل»، مشيرة إلى أن شركة الطيران اليونانية «إيجين» التي استأنفت الأسبوع الماضي رحلاتها بين تل أبيب وأثينا، «ألغت الأحد إلغاء رحلاتها مجدداً، رسمياً، أعلنت سلطات الطيران المدني في إسرائيل استئناف حركة الإقلاع والهبوط في مطار بن غوريون بتل أبيب، بعد تأخيرها صباح الأحد. وأكد المتحدث باسم هيئة الطيران المدني، روي شتاينمتز، استئناف العمل في مطار بن غوريون «اعتباراً من الساعة السابعة (الرابعة فجراً بتوقيت غرينتش)، بما يشمل الإقلاع والهبوط»، مشيراً إلى أن «الطائرات التي تمّ تحويلها إلى مطارات أخرى، ستعاود الإقلاع باتجاه بن غوريون»، وفقاً لما أوردت وكالة فرانس برس. ورغم أن مطار بن غوريون افتتح للعمليات العادية في وقت مبكر اعتباراً من السابعة صباحاً، لكن، بحسب «كالكاليست»، كانت هناك اضطرابات واسعة النطاق، حيث دعت هيئة المطارات المسافرين إلى تحديث بيانات تذاكرهم قبل الوصول إلى كيان الاحتلال في ما يتعلق برحلتهم المخطط لها على متن الشركات الأجنبية التي كانت قد طريقها إلى مطار بن غوريون ثم حطت استثنائياً في مطارات أخرى، منها القاهرة ولارنكا وأثينا، نتيجة عدم الوضوح بشأن تطور الوضع الأمني. بدورها، قالت شركة «العال» الإسرائيلية إنها تعمل «على استقرار جدول الرحلات في أقرب وقت ممكن، نوصي الركاب بالتحقق من وقت المغادرة المحدث على موقعي شركة العال وهيئة المطار قبل المغادرة إلى المطار». وبحسب الشركة، بدأت رحلاتها الصباحية اعتباراً من الساعة العاشرة صباحاً بالإقلاع نحو وجهاتها في العالم. ونقلت «كالكاليست» عن شركة «يسرائير» أنه «بسبب الوضع الأمني، سيكون هناك تعطيل للرحلات الجوية بشكل عام وتلك التي تشغلها الطائرات المستأجرة بشكل خاص»، في إشارة إلى الطائرات التي تستأجرها الشركة من شركات أجنبية وتشغلها طواقم أجنبية. ووفقاً للشركة، تنبع بعض هذه الاضطرابات من مخاوف الشركات الأجنبية من الوصول إلى إسرائيل، مضيفة: «نحن على اتصال مع الشركات الأجنبية من أجل عودة سريعة إلى الحياة الطبيعية، وفي الوقت نفسه نبذل قصارى جهدنا لإيجاد حلول للمسافرين الذين تأخرت رحلاتهم بسبب الوضع».

إلغاء 50 رحلة دولية من أصل 360 في مطار بن غوريون

اضطراب حركة السياحة

انعكست البلبلة في الرحلات على النشاط السياحي في الكيان بطبيعة الحال، إذ قال الرئيس التنفيذي لشركة «أوفاكيم للسياحة» ريفيتال بن ناتان صباح الأحد، إن «وكالاتنا يتلقون عشرات المكالمات الهاتفية من العملاء بسبب عدم اليقين بشأن رحلاتهم المخططة. وعلى عكس إلغاء الرحلات السابقة، لا يتعجل المسافرون في إلغاء رحلاتهم ويبحثوا عن طرق بديلة، علماً أن هذا هو الشهر الأكثر ازدحاماً من حيث السفر، في حين أن إغلاق المطار، إلى جانب إلغاء الرحلات الجوية، له تأثير على الكثير من الركاب سواء أكان في ما يخص أولئك الذين من المفترض أن يقلعوا أو أن يهبطوا في إسرائيل». في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه منذ بداية حالة التأهب القصوى التي أعلنتها إسرائيل قبل أكثر من ثلاثة أسابيع استعداداً لتنفيذ تهديدات إيران وحزب الله بشن هجوم انتقامي واسع النطاق عليها، علقت العشرات من شركات الطيران الأجنبية عملياتها في فلسطين المحتلة. وتشمل هذه الشركات مجموعة الخطوط الجوية الألمانية «لوفتهانزا» وشركات الطيران الأميركية «أميركان إيرلاينز» و«يونايتد ودلتا»، التي أخرت بشكل متكرر خلال الأسابيع القليلة الماضية عودتها إلى عملياتها في إسرائيل.

إلغاء رحلات باتجاه لبنان

وعلى الجانب اللبناني بدا مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت أقل تأثراً، لكنه نال نصيباً من اضطراب الرحلات الجوية أيضاً. فقد أكدت المديرية العامة للطيران المدني اللبناني التابعة لوزارة الأشغال العامة والنقل، تعديل مواعيد بعض الرحلات المحدودة من بيروت وإليها، وإلغاء بعض الأنباء المتداولة في بعض المواقع الإلكترونية الإخبارية عن إلغاء كل الرحلات عبر هذا المرفق الجوي الاستراتيجي والوحيد في لبنان. وجاء في نص البيان أن «لا صحة لما يتم تداوله حول إلغاء جميع الرحلات... وإنما هناك تأجيل لبعض الرحلات والمطار يعمل بشكل طبيعي». وفي السياق، أوردت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية أن شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية علقت رحلاتها من بيروت وإليها الأحد «نتيجة الوضع الراهن» من دون توضيح إطار زمني محدد لتعليق الرحلات، فيما نقلت «رويترز» عن مسؤولين قولهم إن المجال الجوي الأردني لا يشهد أي إرباك.

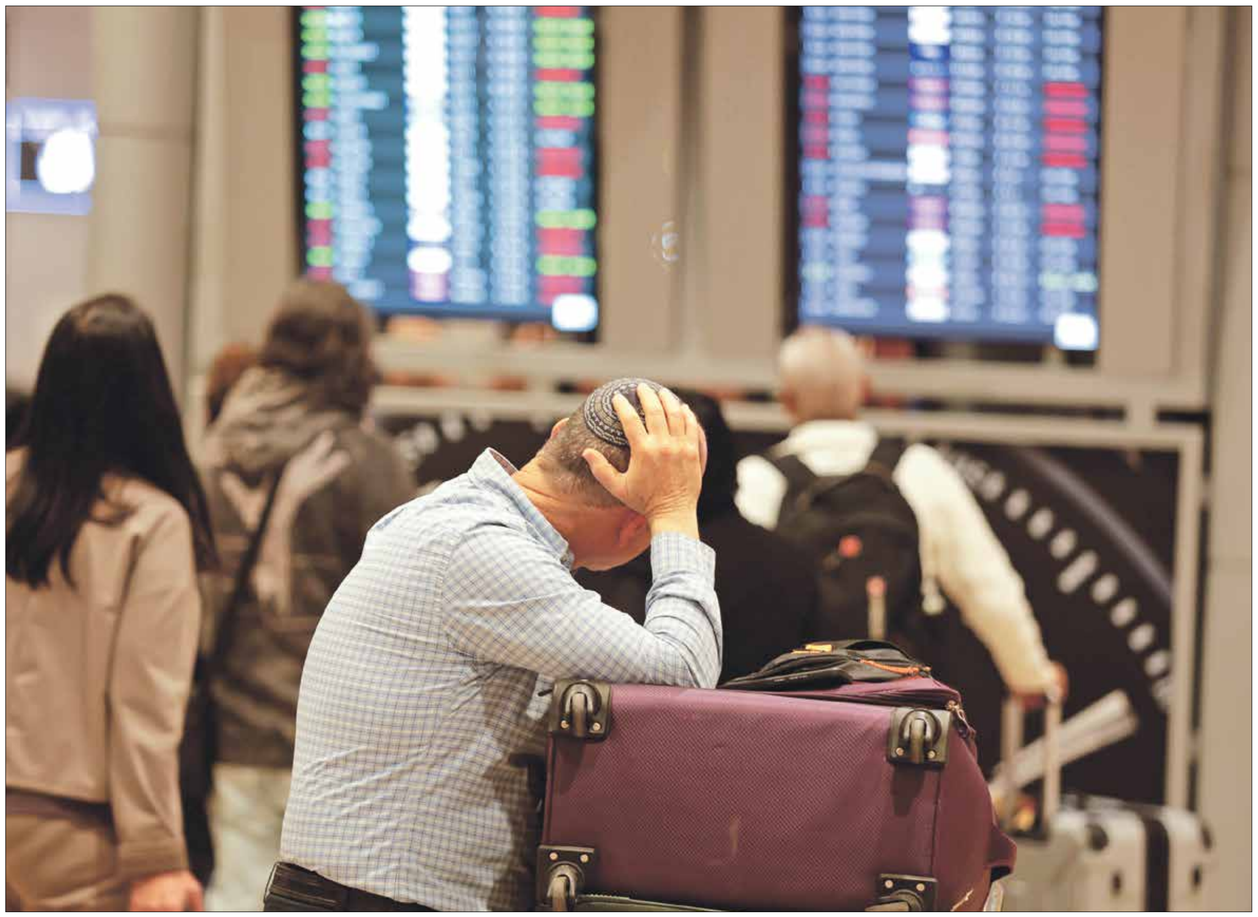

يتظرون إعادة جدولة رحلاتهم في مطار بن غوريون، تل أبيب، 14 إبريل 2024 (إيرز كيدار/ الأناضول)

«الاستباقية» تنقذ بورصة تل ابيب

رغم التصعيد الكبير مع لبنان صباح الاحد، ارتفع مؤشر الاسهم «تل ابيب 35» بنسبة 0,7%، كما صعد مؤشر «تل ابيب 125» بنسبة 0,8%، والمؤشر الفرعي لاسهم البنوك 0,7%، في حين انخفض العائد على السندات الاسرائيلية لاجل 10 سنوات بمقدار 5 نقاط اساس الى 4,81%، وفقا لموقع كالكاليست العبري. واستفادت مؤشرات الاسهم في تل ابيب بعد حديث الحكومة عما سمته احتواء هجوم صاروخي لحزب الله على اسرائيل من خلال ضربة استباقية.

أميركا: هذا ما ينتظر التضخم والفائدة

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يتوقع خبراء استطلعت «بلومبيرغ» آراءهم أن تعزز أرقام التضخم في الولايات المتحدة بعد أيام، من حقيقة أن تخفيضات أسعار الفائدة التي طال انتظارها قد أصبحت قادمة قريباً، في حين يُنظر إلى قراءة الإنفاق الاستهلاكي على أنها تشير إلى أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) نجح في الحفاظ على السياسة النقدية التوسعية في وضع سليم. ويرى الخبراء أن مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي، باستثناء الغذاء والطاقة، وهو المقياس المفضل للتضخم الأساسي في البنك المركزي، قد ارتفع بنسبة 0,2% في يوليو/تموز، للشهر الثاني على التوالي. وهذا من شأنه، وفقاً لهم، أن يخفض معدل التضخم الأساسي السنوي لمدة ثلاثة أشهر إلى 2,1%، وهو أعلى قليلاً من هدف البنك المركزي البالغ 2%. وهم يتوقعون أيضاً أن ترتفع نفقات المستهلك غير المعدلة لتغيرات الأسعار، بنسبة 0,5%، في أقوى تقدم خلال أربعة أشهر. يُشار إلى أنه في تصريحاته خلال ندوة جاكسون هول، أقر رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول يوم الجمعة الفائت، بالتقدم الأخير في مسار التضخم، قائلاً إنه اكتسب الثقة في أنه على مسار العودة إلى 2% وأن «الوقت قد حان لتعديل السياسة».

رئيس البنك المركزي جيروم باول متحدثاً في واشنطن، 31 يوليو 2024 (الدرو هارنيك/ Getty)

هل تنجح خطة الصين لاقتصاد رقمي أخضر؟

بكين ـ **العربي الجديد**

في سياق الجهود الرامية إلى خلق نمو جديد للاقتصاد الصيني المتباطئ، طرحت بكين خطة عمل للتنمية الرقمية من خلال المبادرات الخضراء، ضمن خريطة طريق تركز على تعزيز التنمية منخفضة الكربون للصناعات الرقمية وتسريع تحويل مختلف القطاعات من خلال التكنولوجيا، وفقاً لمبادئ توجيهية جديدة نشرها مكتب لجنة شؤون الفضاء الإلكتروني المركزية في الصين مساء السبت وأوردتها بلومبيرغ أمس الأحد. وقد حددت الحكومة أدوار السلطات المحلية وهيئات الصناعة والشركات في دفع التحول نحو النمو الأخضر، بحيث يتم تشجيع السلطات المحلية على الاستفادة من مواردها وإنشاء صناعات متخصصة لتسريع التنمية الرقمية والخضراء المتسقة.

غير أن بلومبيرغ تشير في تقرير أوردته في يوليو/تموز الماضي، إلى أن ثمة مأزقاً واضحاً في تصنيع الطاقة الخضراء التي تشكل أحد القطاعات الرئيسية في جهود الرئيس شي جين بينغ للتقدم على المنافسين الجيوسياسيين. فقد ابتليت شركات إنتاج الألواح الشمسية بأزمة العرض الزائد التي تدفع الشركات إلى خسائر فادحة. ففي مجال البطاريات، مثلاً، أصبحت قدرة الصين كبيرة بما يكفي لتلبية الطلب العالمي بالكامل وأكثر.

خط إنتاج رقائق النحاس عالية الأداء في شركة «هوانيرجي» الصينية، 12 يناير 2024 (Getty)

إضراب سكك الحديد الكندية يتصاعد قضائياً

أوتاوا ـ **العربي الجديد**

اتخذ ملف عمال القطارات في كندا منحى قضائياً صارماً، حيث أمرت محكمة مستقلة في كندا العمال في أكبر شركتين للسكك الحديدية في البلاد بالعودة إلى العمل، والانخراط في تحكيم ملزم لحل نزاع أربك سلاسل التوريد في أميركا الشمالية، بعدما وافق مجلس العلاقات الصناعية الكندية يوم السبت الماضي، على طلب وزير العمل ستيفن ماكينون بالتحكيم، إضافة إلى تمديد عقود العمال المنتهية الصلاحية واستئناف السكك الحديدية للعمليات «على الفور».

وقال مجلس العلاقات الصناعية الكندية في قراره المتخذ بالإجمال والذي وقعه نيابة عن رئيسة المجلس جينيت برازو، إنه «خلص إلى أنه في هذه الحالة، ليس لديه سلطة تقديرية أو قدرة على رفض تنفيذ توجيهات الوزير كلياً أو جزئياً أو تعديل شروطها»، وفقاً لما أوردت شبكة بلومبيرغ الأميركية أمس الأحد. وزعم ماكينون أن «العودة إلى العمل ضرورية لأن سبل عيش الكنديين وسلامتهم ومجتمعاتهم على المحك، وأتوقع أن تستأنف شركات السكك الحديدية عملها والموظفون عملياتهم في أقرب فرصة». تجدر الإشارة إلى أن «شركة السكك الحديدية الوطنية الكندية» وشركة «كانديان باسيفيك كانساس» أوقفتا عملياتهما اعتباراً من 22 أغسطس/آب الجاري، بعد فشل المحادثات مع الاتحاد العمالي «Teamsters Canada Rail Conference». وبناءً على طلب الوزير، بدأت قطارات «الوطنية الكندية» بالتحرك مجدداً في وقت مبكر من يوم الجمعة الماضي، لكن عمال «باسيفيك كانساس» اضربوا، فاصدر اللوبي العمالي «Teamsters» إشعاراً بالإضراب إلى «الوطنية الكندية» اعتباراً من العاشرة صباح اليوم الاثنين.

وتمثل الشركتان مجتمعتين 80% من شبكة السكك الحديدية في البلاد. توقفت المحادثات بين الطرفين بسبب الترتيبات الخاصة بمعالجة قضايا الجدولة وإرهاق الطاقم، علماً أن اتفاقيات عقود العمل الجماعية السابقة انتهت آخر عام 2023. وقال الاتحاد العمالي، الذي يمثل نحو 10 آلاف عامل في السكك الحديدية، في بيان عبر البريد الإلكتروني، إنه «سيلتزم قانونياً» بالقرار، لكنه سيستأنف الحكم أمام المحكمة الفيدرالية، فيما يتخذ الخلاف منحى تصاعدياً على ما يبدو مع إعلان رئيس النقابة بول بوشيه أن «القرار الذي اتخذته الوطنية الكندية يشكل سابقة خطيرة، بحيث تم تقليص حقوق العمال الكنديين بشكل كبير اليوم». وكانت شركة السكك الحديدية الكندية أعلنت في بيان عبر البريد الإلكتروني إنهاء إغلاق عملياتها، وأنه كان من المتوقع أن يستأنف الموظفون مهامهم عند الساعة 12:01 صباحاً بتوقيت نيويورك اليوم الاثنين، مضيفة: «نعمل مع العملاء على العودة المتوازنة إلى العمليات الطبيعية».

عمال السكك الحديدية يتظاهرون في أونتاريو، كندا، 22 أغسطس/آب 2024 (إيان ويلمز/ Getty)

رؤية

سلطتا عدن وصنعاء: بين غياب البرامج وضبابيتها

مطهر عبد العزيز العباسي

من المتطلبات الدستورية المتفق عليها أن كل حكومة جديدة تكتسب شرعية عملها من خلال برنامجها العام، والذي يجب أن يتضمن توجهات الحكومة وخططها لمعالجة التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني ويعاني منها الوضع الاجتماعي، كما يحتوي على السياسات والإجراءات المزمع تنفيذها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها، وحيث إن الحكومة تمثل السلطة التنفيذية فإنها تقوم بعرض برنامجها على السلطة التشريعية (مجلس النواب)، باعتباره ممثلاً للشعب ورقيباً على أداء الحكومة وسياساتها، وقد نص الدستور اليمني في مادته (86) على أن «يقدم رئيس مجلس الوزراء، خلال خمسة وعشرين يوماً على الأكثر من تاريخ تشكيل الحكومة برنامجها العام إلى مجلس النواب للحصول على الثقة بالأغلبية لعدد أعضاء المجلس»، وبموافقته على برنامج الحكومة يصبح ملزماً لها لتنفيذه خلال فترة حكمها.

عدن وغياب البرامج

قبل سبعة أشهر تم تعيين رئيس جديد للحكومة اليمنية في عدن (سلطة عدن)، وحتى الآن لم يقدم برنامجاً واضحاً لحكومته أمام مجلس النواب التابع لها، وهذا يعني أن السلطة التنفيذية في عدن تعمل دون رؤية أو دليل إرشادي يمكن من خلاله قياس ورقابة مستوى أدائها في الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، كما أن السلطة التشريعية تكاد تكون غائبة أو مغيبة، وقد أخفقت في القيام بمهامها وإلزام الحكومة بوضع برنامج عام حتى تنال شرعية العمل التنفيذي، وبذلك فإن سلطة عدن أضحت بدون لون أو طعم أو رائحة، فكلتا السلطتين التنفيذية والتشريعية فقدتا الأهلية للقيام بالوظائف المناطة بهما وفقاً للدستور والقانون، بل يمكن القول إنهما ارتكبتا مخالفات دستورية في عدم وجود برنامج عام للحكومة وعدم مناقشته وإقراره من مجلس النواب، ويبدو أن سلطة عدن غير قادرة على تنفيذ سياسات اقتصادية مستقلة وأصبحت مرهونة لتدخلات الخارج الإقليمي والأممي.

صنعاء وضبابية برنامجها

قبل أيام أعلنت سلطة صنعاء، عن تشكيل حكومة جديدة، والتي أعدت برنامجها العام متسماً بالضبابية وعدم الوضوح، وخاصة في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورغم أن سلطة صنعاء التزمت، من الناحية الشكلية، بالمتطلبات الدستورية في إعداد البرنامج وعرضه على مجلس النواب، إلا أنها أخفقت في المضمون وتوجهاته، فالمكون الخاص «بالسياسات الاقتصادية والمالية والتنموية» حمل عنواناً براقاً، ولكنه تضمن محتوىً هشاً ومخيباً للآمال، ويمكن إبراز أهم الملاحظات على هذا المحور بالتالي:

- يمثل صرف المرتبات لموظفي الدولة حجر الزاوية في مدى الوفاء بالتزامات الحكومة تجاه موظفيها، فالبرنامج بين أن الحكومة ملتزمة في صرف «ما يمكن» من مرتبات موظفي الدولة واستحقاقات المتقاعدين، وتحت عبارة «ما يمكن» توضع عشرات الخطوط، وهذا يعني أن لا شيء سيتغير في هذا الجانب، إن لم يحصل تراجع في ذلك.

- قرابة نصف بنود المحور تتركز حول تنمية أساليب الجبايات من ضرائب ومجارك وزكاة ورسوم أخرى، فالبرنامج طويل وعريض، ولكنه يخلو من أي إشارة لتسخير الموارد العامة لتنمية مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالسياسة المالية ستُركز على كل الطرق والأساليب لتحصيل الجبايات، ولم تشر إلى أوجه إنفاقها على المشاريع التنموية في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية من طرقات وكهرباء ومياه وصرف صحي وغيرها، والتي يعول عليها في تحفيز النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل والحد من الفقر، وكأن السياسة المالية همها الرئيسي تحصيل الموارد دون الالتزام بتفعيل الباب الرابع في الميزانية العامة وهو الإنفاق على المشاريع الاستثمارية التنموية.

- تضمن البرنامج إشارة غامضة إلى «استكمال الخطوات والإجراءات المتعلقة بقانون المعاملات الربوية»، فهل هذه الخطوات والإجراءات ستعالج الآثار الكارثية للقانون، والذي أدى إلى شلل العمل في البنوك وجعلها في حالة إفلاس، حيث فقدت قرابة 1,7 تريليون ريال استثماراتها في أذون الخزانة، كما تسبب القانون في ضياع قرابة 2,6 مليار ريال من ودائع المدخرين والزج بهم في براثن الفقر والفاقة، وفوق ذلك قضى على الثقة والمصداقية بين البنوك من جانب، والمدخرين والمستثمرين من جانب آخر.

- احتوى البرنامج على مفردات توضح مدى الانفصال عن الواقع ومتغيراته، مثل توسيع الشراكة مع القطاع الخاص وإنشاء سوق الأوراق المالية وتطوير قطاعات النفط والغاز وتعزيز مصادر التمويل الخارجي من المنح والمساعدات، ورغم أهمية هذه المجالات في تحريك عجلة التنمية وتحفيز النمو الاقتصادي، إلا أن مثل هذه العناوين تصنف ضمن الأمنيات الوهمية، لأن الممارسات العملية تتناقض مع كل تلك التوجهات، فلا يمكن قيام سوق للأوراق المالية في ظل قانون منع المعاملات الربوية، فالقانون يجرم العوائد سواء كانت في شكل «فائدة أو مساهمة أو أرباح أو رسوم»، كما أن القطاع الخاص يعاني الأمرين من أساليب الجبايات والمضايقات، وتطوير قطاع النفط والغاز يحتاج إلى قوانين وآليات واضحة للتعامل مع الشركات الاستثمارية الدولية في هذا المجال، إضافة إلى أن تعزيز مصادر التمويل الخارجي يتطلب اتخاذ خطوات جريئة نحو السلام وتحسين التعامل مع المنظمات الدولية والإقليمية، والكف عن الممارسات التي تزيد من توتير العلاقات مع الجهات المانحة.

إن المطلع على البرنامج المكون من أكثر من 30 صفحة يأمل أن تركز سلطة صنعاء، على معالجة أربع قضايا رئيسية تشمل:

- الوفاء، بالتزامات الحكومة بصرف رواتب الموظفين المتراكمة لأكثر من ثماني سنوات، والتعهد بصرف المرتبات الشهرية لهذه الشريحة من المجتمع، وفي مقدمتهم المعلمون وأساتذة الجامعات الذين ذاقوا الأمرين خلال سنوات الحرب والدمار.

- تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار والتوقف عن الإجراءات والجبايات الطاردة للقطاع الخاص، والذي أصبح يبحث عن ملاذات آمنة لاستثماراته في دول الجوار.

- تجميد العمل بقانون منع المعاملات الربوية، والذي أدى إلى انهيار النظام المصرفي وتعميق التشطير الاقتصادي، ومعالجة أضرار ذلك القانون من خلال العمل بالقوانين النافذة لتنظيم الجهاز المصرفي، إضافة إلى توحيد البنك المركزي وسعر الصرف والعملة الوطنية.

- توجيه جزء من الإنفاق العام نحو الاستثمارات التنموية في التعليم والصحة وفي قطاعات البنية التحتية من طرقات وكهرباء ومياه وغيرها، وحينها يمكن القول إن البرنامج يلبي طموحات وتطلعات المجتمع اليمني بكل شرائحه وفئاته، والله المستعان.